مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية التربية الخمس

جامعة المرقب

العدد العاشر

يناير 2017م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د/ صالح حسين الأخضر

أعضاء هيئة التحرير

د . ميلود عمار النفر

د . عبد الله محمد الجعكي

د . مفتاح محمد الشكري

د . خالد محمد التركي

استشارات فنية وتصميم الغلاف: أ. حسين ميلاد أبو شعالة

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
حقوق الطبع محفوظة للكلية .

بحوث العدد

- الحركات أبعاض حروف المد واللين .
- التفكير الإيجابي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية (لدى عينة من الشباب الليبيين)
- أثر التلوث البصري في التأثير على جمالية المدينة "مدينة زليتن كنموذج".
- الاحتجاج بالحديث الضعيف.
- مفهوم الخيال عند سارتر.
- الأَحْكَامُ النَّحْوِيَّةُ المُتَعَلِّقةُ بِالمَوصُولَاتِ الحَرْفِيَّةِ.
- القيم الدلالية للفصل والاعتراض.
- الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتنمية ثقافة الحوار في التعليم الجامعي الليبي دراسة ميدانية "جامعة مصراتة أنموذجا".
- العوامل الخمس الكبرى للشخصية وعلاقتها بجنوح الأحداث.
- تقدير الجريان السطحي بحوض وادي جبرون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد.
- جهود المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلحات العلمية.
- استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في تحديث الخرائط الورقية (الخرائط الجيولوجية كنموذج).
- ظاهرة القلب الصوتية بين القدامى والمحدثين.
- القول المهم في اعتراض الحصكفي على تعريف ابن هشام للجملة والكلام وأيهما أعم .
- حوادث المرور في ليبيا والأضرار الناجمة عنها.

- Fuzzy Complex Valued Metric Spaces
- Academic Difficulties In Learning Among Undergraduates In Universiti Sains Islam Malaysia**.**
- Some Applications Of A Linear Operator To A Certain Subclasses Of Analytic Functions With Negative Coefficients.

الافتتاحية

إن الفرد الناجح في حياته، وكذلك المجتمعات والدول هم الذين يحددون أهدافهم، ويضعون في حسبانهم تحقيقها، والوصول إليها، فإذا حدد الفرد والمجتمع لنفسه هدفا فلن يضيع في متاهات الحياة، وسوف يصل إلى المطلوب، فتحديد الهدف أمر مهم ومقوم من مقومات النجاح، لذا على الآباء والمربين، أن يعلموا الأبناء– ومنذ السنوات الأولى في دراستهم– أن يحددوا لأنفسهم أهدافا ينبغي عليهم الاجتهاد من أجل الوصول إليها وتحقيقها، كما يجب أن يعلموهم معايير الأهداف حتى تتوافق مع رغباتهم وقدراتهم.

وعلى المجتمع كله والدول في عالمنا العربي أن يضعوا أهدافا واضحة المعالم للنهوض بالمجتمع يعرفها الصغير قبل الكبير، والجاهل قبل المتعلم، فيسعى الجميع وتتضافر الجهود من أجل تحقيقها وتنفيذها، لا أن تكون طوباوية لا يشعر بها الأفراد، ولا يحسون بقيمتها، فلا يسعون ولا يتعاونون لتحقيقها، بل نجدهم في بعض الأحيان يعملون عكسها لعدم درايتهم بها.

ونتيجة لعدم وجود الأهداف الواضحة المعالم في مجتمعاتنا أفرادا وجماعات لم يصل الفرد منا– عقليا وفكريا واجتماعيا واقتصاديا– إلى مستوى المسؤولية؛ ولم تصل مجتمعاتنا إلى أولى درجات الرقي، فالملاحظ على شبابنا الإهمال والتسيب واللامبالاة نحو نفسه ونحو مجتمعه، فيقبل بأدنى المراتب ولم يعد في أنظارهم إلا أمرين: المال وبأي وجه كان، والمنصب المرموق دون السعي إلى مؤهلاته، فضعفت لديهم العزيمة، وخارت القوى، ووقع الكثير في سفاسف الأمور.

وفي المقابل نجد أن شبابا كانت أهدافهم واضحة، ومقاصدهم معروفة ارتقوا بفضل ذلك إلى مقامات مرموقة، ووصلوا إلى ما يطمحون إليه، مع شيء التشجيع والمتابعة، فمن سار الطريق وصل.

هيئة التحرير

د. علي محمد علي ناجي

الجامعة الأسمريَّة ـ كليَّة العلوم الشرعيَّة بمسلاتة

مقدِّمة:

الحمدُ لله، والصلاةُ والسَّلامُ على رسول الله، وعلى آلهِ وصحبهِ ومَن والاه، وبعدُ،،،

فلم يخصِّص النُّحاة للموصولات الحرفية باباً أو فصلاً خاصّاً بها، بل تعرَّضوا لذكرها على هامش الموصولات الاسميَّة، فهذا ابن مالكٍ يكتفي بالإشارة إليها في قوله[1]:

مَوصُولُ الاَسْماءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي وَاليا إذَا مَا ثُنِّيا لاَ تُثْبِتِ

فقد صرَّح بذكر الموصولات الاسميَّة وحصَرَها بالعدِّ، مُحترِزاً من الحرفيَّة بقوله: "موصول الأسماء ..."؛ لأنَّها ليست من المعارف، وقد ذكر بعض شُرَّاح الألفية أنَّ ابن مالك لم يتعرَّض لها في موضعٍ خاصٍّ بها من حيث هي موصولة، بل ذكرها في مواضع متفرِّقة من حيث لها أحكام أُخَر[2]. وهو في هذا الصَّنيع تابعٌ لسابقيه من النُّحاة، فهم ـ أيضاً ـ لم يفردوها بموضع مستقلٍ في كتبهم التي حوت أبواب النَّحو، فـ(أنْ) ـ مثلاً ـ انصبَّ الاهتمام على كونها من نواصب المضارع، ولم يبيِّن كثير من النحاة أنَّها من الموصولات الحرفيَّة، وبيَّنها بعضهم بإشارات عابرة كصنيع ابن مالك في الألفية، أمَّا في كتب معاني الحروف فقد تفرَّقت فيها الموصولاتُ الحرفية حسب التقسيم الذي سار عليه المؤلِّف، حيث سار بعضهم على ترتيب الحروف ألفبائياً[3]، وقسَّمها بعضهم أحادياً وثنائاً وثلاثياً... الخ[4]. وقد اطَّلعتُ على كثير من الكتب والبحوث والدِّراسات الحديثة

---

[1] ألفية ابن مالك: ص16.

[2] انظر: المقاصد الشافية للشاطبي: 425/1.

[3] وهو صنيع المالقي في كتابه رصف المباني، وتبعه ابنُ هشام في مغني اللبيب.

[4] وهو تقسيم الرُّمَّاني في كتابه معاني الحروف، وتبعه المرادي في كتاب الجنى الداني.

فلم أجد ـ فيما اطَّلعتُ عليه ـ مَن درسها دراسة مستقلَّة، فرأيتُ ـ تعميماً للفائدة ـ أنْ أجمع شتاتها في بحث مختصر، يبيِّنُ عددها، وأحكامها، ومعانيها، والخلافات النحويَّة المتعلِّقة بها. وسأقسم البحث إلى مقدِّمة، وتمهيد، ومبحثين يشتملان على مطالب: المبحث الأوَّل/ الموصولات الحرفيَّة العاملة، المبحث الثَّاني/ الموصولات الحرفيَّة غير العاملة. وسيكون البحثُ مشفوعاً بخاتمة، وبفهرس للمصادر والمراجع. سائلاً اللهَ أنْ ينفعَ به.

تمهيـــد:

أوَّلاً: الموصولُ لغةً واصطلاحاً:

الموصول في اللغة ضدُّ المفصول والمقطوع، قال ابن سيده: "الوصل خلاف الفصل، وصَلَ الشَّيْءَ بالشَّيْءِ وصْلاً، وصِلَةً، وصُلَةً، الأخيرة عن ابن جِنِّي... ووصَّلَه، كلاهما: لأمَه، وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾[1]،... واتَّصل الشَّيْءُ بالشَّيْءِ: لم ينقطعْ..."[2]. وإلى هذا المعنى ذهب ابنُ منظور، فقال: "وصَلْتُ الشَّيْءَ وصْلاً وصِلَةً، والوصل ضدُّ الهُجران ... واتَّصل الشَّيْءُ بالشَّيْءِ: لم ينقطعْ ..."[3].

أمّا الموصول في الاصطلاح فهو الكلمة التي تفتقر لما بعدها في الدلالة على معنى الاسم، قال الشريف الجرجانيُّ: "الموصول ما لا يكون جزءاً تامّاً إلاَّ بصِلَةٍ وعائدٍ"[4]. وقال الشاطبيُّ: "الموصول عبارة عن الكلمة التي تفتقر في دلالتها على معنى الاسم التَّامِّ إلى ما يتَّصل بها، فتستقلّ حينئذٍ دلالتها عليه، وتصير في معنى الأسماء المستقلَّة بالدلالة"[5]. والموصول على نوعين: حرفيٍّ، واسميٍّ، فأمّا الموصولات

---

[1] القصص: من الآية 51.

[2] المحكم والمحيط الأعظم: 374/8.

[3] لسان العرب: مادة (وصل).

[4] التعريفات: ص233.

[5] المقاصد الشافية: 425/1.

الاسمية فهي: الذي والتي وفروعهما، وتفتقر إلى جملة صلة بعدها وعائدٍ، وقد خصص النحاة لها باباً مستقلاً فصَّلوا فيه كلَّ ما يتعلَّق بـها من أحكام، أمّا الموصـول الحرفـيُّ ـ موضوع بحثنا ـ

فهو: "ما أُوِّلَ مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلى عائد"[1]. وحَدَّه أبو حيَّان بقوله: "هو ما ينسبك منه ومن صلته مصدرٌ"[2]، ولذلك درَجَ بعض النحاة على تسميته بالمصدر المسبوك. والنوعان يشتركان في الافتقار لجملة الصلة؛ ليكونا مع ما بعدهما في معنى الاسم التامِّ، ويفترقان في اشتراط العائد مع الموصولات الاسمية، وعدم احتياج الحرفية إليه[3]؛ وذلك لأنَّ الحرف لعدم استقلاله بالمفهومية لا يصلح عَودُ الضمير إليه[4].

ثانياً: عِدَّتُها:

اختلف النحاة في عدد الموصولات الحرفية، على النحو الآتي:

1 ـ ذكـر ابـن جِنِّـي[5] أنَّهـا ثلاثـة أحـرف، هـي: أنَّ، وأنْ، ومـا المصـدريَّة ، وتبعـه الثمانيني، والضرير، والأصفهاني، والعكبريُّ[6]، في شروحهم على كتاب اللمع. وفصَّل أبوحيَّان فذكر أنَّ المُتَّفق على حرفيَّته ومصدريَّته ثلاثة أحرف، هي: أنْ، وكي، وأنَّ[7].

---

[1] حدود النحو للأبَّذي: ص54.

[2] ارتشاف الضَّرَب: 991/2..

[3] انظر: توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي: 417/1.

[4] انظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي نكري: 263/3.

[5] انظر: اللمع: ص113.

[6] انظر: شرح اللمع، للثمانيني: 895/2، وشرح اللمع في النحو، للضرير: ص236، وشرح اللمع، للأصفهاني: ص765، 766، والمُتَّبع في شرح اللمع، للعكبري: 652/2.

[7] انظر: الارتشاف: 991/2.

2 ـ ذهب أبو علي الشلوبين، وابن عصفور[1] إلى أنَّها أربعة أحرف هي: أنْ، وأنَّ، وما، وكي، المصدريَّات.

3 ـ ذهب ابنُ الناظم إلى أنَّها أربعة أحرف، هي: أنْ، ومَا، وكي، ولو، ولم يذكر أنَّ[2].

4 ـ ذهب ابنُ مالك، والمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، والسيوطي[3]، إلى أنَّها خمسة أحرف هي: أنْ، وأنَّ، وما، وكي، ولو، ورجَّحه الصبَّان[4]. قال الخضريُّ[5]: "نظمها السندوبيُّ فقال:

وهاك حروفاً بالمصادر أُوِّلَتْ وذِكْرِي لها خمساً أصحُّ كما روَوْا

وها هي أنْ بالفتح أنَّ مُشدَّداً وزِيْدَ عليها كي فخذها ومَا ولَو".

5 ـ ذهب ابن هشام، والشيخ خالد الأزهري، والأشموني، وابن طولون[6]، إلى أنَّها ستة أحرف هي: أنْ، وأنَّ، وما، وكي، ولو، والَّذي.

6 ـ ذهب سعيد الأفغاني، والغلاييني، وعباس حسن[7]، من المحدَثين إلى أنَّها ستة، ولكنَّهم أسقطوا (الَّذي)، وزادوا همزة التسوية. وسأفصِّل الكلام في كلِّ حرف منها في المبحثين الآتيين:

---

(1) انظر: التوطئة، للشلوبين: ص169، وشرح الجمل، لابن عصفور: 106/1.

(2) انظر: شرحه على الألفية: ص81.

(3) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: 127/1، 128، وتوضيح المقاصد، للمرادي: 417/1 ـ 419، وشرح ابن عقيل: 138/1 ـ 141، والمقاصد الشافية، للشاطبي: 425/1، والبهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي: ص93.

(4) انظر: حاشية الصبَّان: 279/1.

(5) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 97/1.

(6) انظر: أوضح المسالك، لابن هشام: 125/1، وشرح التصريح، للأزهري: 148/1، وشرح الأشموني: 234/1، وشرح ابن طولون على الألفية: 139/1.

(7) انظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني: ص400، وجامع الدروس العربية،

المبحثُ الأوَّلُ: الأحرفُ الموصولةُ العاملةُ

المطلبُ الأوَّلُ: (أنْ) الموصولة المصدريَّة:

1 ـ عملُها: هي موصول حرفيٌّ، وأصل الحروف المصدريَّة، وأُمُّ بابها[1]؛ مختصَّة بالدخول على الفعل، فتعمل في المضارع النصب[2]، وتخلِّصه للاستقبال، والأصل فيها أنْ تجزمه؛ لأنَّ الجزم أصلٌ في الأفعال، وهو نظير الجرِّ في الأسماء، فلا تعمل (أنْ) النَّصب إلاَّ لشبهها بما يعملُه من نواصب الأسماء: وهو (أنَّ)، ولولا هذا الشبه لما عملت النَّصب[3]. وقد حصر العكبريُّ وجوه الشَّبه بين (أنْ) النَّاصبة للفعل المضارع و(أنَّ) النَّاصبة للأسماء في أربعة أوجه: "أَحدهَا: أنَّ لفظَها قريبٌ من لَفظهَا وَإِذا خُفّفت صَارَت مثلَها فِي اللَّفْظ. الثَّاني: أنَّها وَمَا عَمِلت فِيهِ مصدرٌ مثل أنَّ الثَّقِيلَة. وَالثَّالِث: أنَّ لَهَا ولِمَا عملتْ فِيهِ موضعاً من الْإِعْرَاب كالثقيلة. وَالرَّابِع: أنَّ كلَّ واحدةٍ مِنْهُمَا تدخلُ على جملةٍ"[4]. أمّا كونها من الحروف المصدريَّة فلأنَّها تؤوَّل مع الفعل بعدها بالمصدر، سواء أدخلت على المضارع، كقولك: يعجبني أنْ تقومَ، أي: قيامُك، أم دخلت على الماضي، كقولك: أعجبني أنْ قمْتَ، أي: قيامُك، إلاَّ أنَّها لا تعملُ فيه[5]، ولعلَّ ذلك لعدم إعرابه. وهذا المصدر المؤوَّل من أنْ والفعل إمَّا أنْ يكون في موضع رفع، كقوله

=للغلاييني: 246/2، 262/3، والنحو الوافي، لعباس حسن: 413/1، 414.

(1) لأنَّها تُقدَّر بعد بعض ما يظهر أنَّه ينصب بنفسه، مثل: حتى، ولام كي، ولام الجحود. انظر: رصف المباني، للمالقي: ص193.

(2) انظر: الجنى الداني: ص216، 217.

(3) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: 330/3، والجنى الداني: ص26.

(4) اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 30.

(5) انظر: معاني الحروف، للرمّانيِّ: ص47.

تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[1]، والمعنى: إلاَّ قولُهم، وقوله تعالى:﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[2]، أي: خشوعُ قلوبهم. وإمّا أنْ يكون في موضع نصب، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾[3]، أي: يريدُ اللهُ التخفيفَ عنكم. وإمَا أنْ يكون في موضع جرٍّ، كقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾[4]، والمعنى: من بعد ظَفَرِكم عليهم، وكقوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ﴾[5]، والمعنى: من قبلِ إنزالِ. وإذا وقعت (أنْ) المصدريَّة في ابتداء الجملة، فإنَّها والفعل بعدها في موضع رفع[6]، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[7]، أي: صيامُكم خيرٌ لكم، ومنه قوله تعالى:﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَقْوَى﴾[8]، والمعنى: والعفوُ أقربُ للتقوى. فأنْ والفعلُ بعدها في تأويل مصدر يُعرَبُ حسب موقعه في الجملة[9]. ومعلوم أنَّ المصدر أخصر من (أنْ) والفعل، ولكن في دخولها ثلاث فوائد: "إحداها: أنَّ الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آتٍ، وليس في صيغة ما يدلُّ على مضيٍّ ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المُشتقِ منه مع (أنْ) ليجتمع لهم الإخبارُ عن الحدث مع الدلالة على الزمان. الثانية: أنَّ (أنْ) تدلُّ على إمكان الفعل دون الوجود والاستحالة. الثالثة: أنَّ تدلُّ على

---

(1) إبراهيم: من الآية 22.

(2) الحديد: من الآية 16.

(3) النساء: الآية 28.

(4) الفتح: الآية 24.

(5) الروم: الآية 49.

(6) انظر: مغني اللبيب: 27/1.

(7) البقرة: من الآية 184

(8) البقرة: الآية 237.

(9) انظر: الأزهية في علم الحروف، للهروي: ص59، 60.

مجرَّد معنى الحدث، دون احتمال زيادة عليه، ففيها تحصينٌ للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال..." [1].

2 ـ شرطُ عمَلِها:

اشترط النحاة[2] في (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع ألاَّ يسبقها فعلٌ دالٌّ على اليقين، وهو الفعل الذي يفيد التحقق، ويسميها بعض النحاة أفعال العلم، ومنها: علمتُ، وأيقنتُ، وتحقَّقتُ[3]، وذلك لأنَّ (أنْ) المصدريَّة النَّاصبة معناها الرجاء والطَّمع، وهما منافيان للعلم واليقين، فإذا وقع قبلها ما يفيد العلم كانت مخفَّفة من الثَّقيلة، ولا ينتصب الفعل بعدها، ويلزمها حينئذٍ أحدُ ثلاثة أشياء: قد، أو حرف التنفيس، أو حرف نفي، ليسُدَّ مسدَّ ما حُذِف منها[4]، وهو التشديد والاسم[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَرَونَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَولاً﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[7]، والتقدير: أنَّه لا يرجع، وأنَّه سيكون، ومنه قول الشاعر[8]:

زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعاً أبْشِرْ بِطُولِ سَلاَمَةٍ يا مِرْبَعُ

فـ(أنْ) في الشواهد السابقة مخفَّفة من الثقيلة، وليست مصدرية ناصبة.

---

[1] نتائج الفكر، للسهيليِّ: ص97.

[2] انظر: معاني الحروف للرمّاني: ص47، ومغني اللبيب: 27/1، 28.

[3] انظر: رصف المباني: ص193.

[4] انظر: الكتاب: 167/3، والمقتضب: 31/2، ومعاني الحروف للرمّاني: ص47.

[5] انظر: الأزهية: ص65.

[6] طـه: الآية 89.

[7] الزمر: الآية 20.

[8] من الكامل، لجرير في ديوانه: ص248، وغير منسوب في: سر صناعة الإعراب: 103/2، ومغني اللبيب: 30/1، والشاهد فيه (أنْ سيقتل) فأنْ فيه مخففة من الثقيلة.

وهذا الذي ذكرناه من امتناع وقوع (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع بعد أفعال اليقين الباقية على موضعها ومعناها هو مذهب الجمهور، وسيبويه، والأخفش، والفارسيِّ، وأجاز الفرَّاء، وابن الأنباري[1] وقوعها بعد أفعال العلم واليقين وإنْ لم تؤوَّل بالشَّكِّ، ووصفه ابن النَّاظم بأنَّه: "مذهب حسنٌ لأنَّه قد جاء به السَّماع، ولا يأباه القياس"[2]. أمَّا المبرِّد فمنع وقوعها بعد اليقين وإنْ كان مؤوَّلاً[3]، وضعَّفه ابن عقيل[4].

وإذا وقعتْ (أنْ) بعد فعل يحتمل اليقين وغير اليقين، نحو: ظننتُ، وحسِبْتُ، وأردْتَ بهذا الفعل اليقين رفعْتَ الفعلَ بعدها، وإذا قصدْتَ غيرَ اليقين نصبْتَ الفعلَ[5]، قال سيبويه: "فأمَا ظننتُ، وحسِبْتُ، وخِلتُ، ورأيتُ، فإنَّ (أنْ) تكونُ فيها على وجهين: على أنَّها تكون (أنْ) التي تنصبُ الفعلَ، وتكون أنَّ الثقيلة ..."[6]، وقال صاحبُ حماة: "وإنْ وقعت (أنْ) المخفَّفة بعد فعل ظنٍّ فيجوز أنْ تكون النَّاصبة، كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[7]، برفع (تكون) ونصبِه في السَّبعة، وإنَّما جاز الوجهان لأنَّ الظَّنَّ إنْ رَجَح فيه التَّحقُّقُ أُجرِي مجرى العلم، وإنْ رجح فيه الرَّجاء والشَّكُّ لم يُجْر مجرى العلم وعمِلَتْ حينئذٍ"[8]. ومما اشترطه النحاة في (أنْ) المصدريَّة أنْ توصلَ بالفعل المتصرِّف،

---

[1] انظر: الكتاب: 166/3، ورأي الأخفش في: شفاء العليل: 920/2، ورأي الفارسي في: الإيضاح: ص132، ورأي الفرَّاء في: الارتشاف: 1639/4، والمساعد: 63/3، 64، ورأي الأنباري في: الارتشاف: 1639/4، والمساعد: 63/3، 64.

[2] شرح التسهيل لابن مالك: 335/3.

[3] انظر: المقتضب: 30/2.

[4] انظر: المساعد: 64/3.

[5] انظر: معاني الحروف للرمَاني: ص48.

[6] الكتاب: 166/3.

[7] المائدة: من الآية 71.

[8] الكُنَّاشُ في فنَّي النحو والصرف، لصاحب حماة: 12/2.

ماضياً، ومضارعاً، وأمراً، كقولك: أزعجني أنْ فعلْتَ، ويعجبني أنْ تفعلَ[1]، وأمرتُه أنِ افعلْ[2]. وعلَّة اشتراطهم وصلها بالمتصرِّف أنَّ غير المتصرِّف مثل: نِعْمَ، وبئسَ، وليس، وغيرها، لا مصدر له[3]، وهي حينئذٍ مخفَّفة من الثقيلة[4]، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾[5]. ويُشتَرط في عملها النَّصب عند الجمهور ألاَّ تكون زائدة[6]، وخالف الأخفش في ذلك، حيث قال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِيْ سَبِيْلِ اللهِ﴾[7]: "فأنْ ههنا زائدة كما زيدتْ بعد: فلمَّا، ولمَّا، ولو، فهي تُزاد في هذا المعنى كثيراً، ومعناه: وما لنا لا نقاتلُ، فأعمل أنْ وهي زائدة، كما قال: ما أتاني من أحدٍ، فأعمل مِنْ وهي زائدة"[8]. وعلل النحاة عدم إعمالها زائدةً بأنَّ الزائدة غير مختصَّة[9]، فهي تدخل على الأفعال وعلى الأسماء، وخرَّج ابنُ مالك الآية على أنَّ المصدر المؤوَّل من (ما) والفعل منصوب على إسقاط حرف الجرِّ، والتقدير: وما لنا في ألاَّ نقاتل[10].

3 ـ بعضُ أحكام أنْ:

المسألة الأولى: وصلُ أنْ المصدريَّة بفعل الأمر:

---

(1) انظر: الجنى الداني: ص216.

(2) انظر: الكتاب: 162/3.

(3) انظر: شرح الرضي على الكافية: 33/4.

(4) انظر: شرح ابن عقيل: 138/1.

(5) النجم: الآية 39.

(6) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: 334/3، وشفاء العليل: 920/2، والمساعد: 63/3.

(7) البقرة: من الآية 246.

(8) معاني القرآن: 194/1.

(9) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: 334/3، وتمهيد القواعد: 4130/8، والمساعد: 63/3.

(10) انظر: شرح التسهيل: 334/3.

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (أنْ) موصول حرفيٌّ يُوصَل بالفعل المتصرِّف، ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً[1]، واستدلُّوا على وصلها بالأمر بقول سيبويه: "... وأمّا قوله: كتبتُ إليه أنِ افعلْ، وأمرْتُه أنْ قُمْ، فيكون على وجهين: على أنْ تكون أنِ التي تنصب الأفعال، ووصلْتَها بحرف الأمر والنهي، كما تصلُ الذي بتَفْعَلُ إذا خاطبْتَ حين تقول: أنت الذي تفعلُ، فوصلتَ أنْ بقم لأنَّه في موضع أمر، كما وصلْتَ الذي بتقول وأشباهها إذا خاطبْتَ. على أنْ تكون (أنْ) التي تنصبُ الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنَّهي، كما تصل الذي بتفعل، ... والدليل على أنَّها تكون (أنْ) التي تنصب أنَّك تُدخلُ الباء فتقول: أوعزتُ إليه بأنِ افعل، فلو كانت (أيْ) لم تدخلْها الباء كما تدخل في الأسماء ..."[2]. وخالف بعض النحاة في ذلك، فقد أشار ابن خروف وابن يعيش إلى أنَّها لا توصَلُ بالأمر، وذلك بنصِّهما على وصلها بالماضي والمضارع وسكوتهما عن الأمر[3]، بينما صرح الرضيُّ بمخالفته مذهب سيبويه، فقال: "... ويتبيَّنُ بهذا أنَّ صلة (أنْ) لا تكون أمراً ولا نهياً، خلاف ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً، لجاز ذلك في صلة أنَّ المشدَّدة، و(ما) و(كي) و(لو)، ولا يجوز ذلك اتِّفاقاً"[4]. وتبعه أبو حيَّان في ذلك، فذهب إلى أنَّها لا توصلُ بالأمر، وأنَّها في حكاية سيبويه وما شابهها تفسيريَّة وليست مصدريَّة، فقال: "... ولا يقْوَى عندي وصلُ (أنْ) بفعل الأمر لوجهين: أحدهما: أنَّه إذا سبَكْتَ من (أنْ) وفعل الأمر مصدراً فات معنى الأمر المطلوبُ والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبْتُ إليه بالقيام، وكتبْتُ إليه أنْ قمْ. والثاني: أنَّه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أنْ قمْ، ولا: أحببتُ أنْ قمْ، ولا:

---

[1] انظر: كتاب الشعر، للفارسيِّ: 401/2، ومغني اللبيب: 28/1، وشرح ابن عقيل: 138/1.

[2] الكتاب: 162/3.

[3] انظر: معاني الحروف: ص47، 48، وشرح المفصَّل: 143/8.

[4] شرح الرضي على الكافية: 440/4.

عجِبْتُ من أنْ قمْ، فكونُ ذلك مفقوداً في لسانهم دليلٌ على أنَّها لا توصَلُ بفعل الأمر، ولو وُصِلتْ بفعل الأمر لوجِدَ ذلك في لسانهم ..."[1]. وقال في موضع آخر: "وكل ما استدلُّوا به على أنَّ (أنْ) هذه توصل بفعل الأمر مُحتملٌ أنْ تكون التفسيريَّة"[2]. وقد أجاب ابنُ هشام[3] على ما ذهب إليه أبوحيان، بأنَّه لا يضرُّ فوات معنى الأمر في قولهم: كتبتُ إليه بأنْ قمْ، إذا فسَّرته بـ: قيامك، كما لا يضرُّ فوات معنى الماضي في قولك: أعجبني أنْ قمتَ، والمضارع في قولك: يعجبني أنْ تقومَ، إذا أوَّلتهما بمصدر، ثمَّ إنَّ أبا حيَّان يسلِّم مصدريَّة (أنْ) المخففة مع لزوم فوات مثل معنى الأمر، وهو فوات معنى الدُّعاء في (أنْ) المخفَّفة[4]، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾[5]، بتخفيف أنَّ، وصيغة الماضي (غضِب) في قراءة نافع[6]. وأجاب عن الدليل الثَّاني وهو امتناع نحو: يعجبني أنْ قمْ، وأحببتُ أنْ قمْ، وعجِبْتُ من أنْ قمْ، بأنَّه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر من أنَّه لا بُدَّ من صحَّة وقوعها مع صلتها فاعلاً أو مفعولاً، فتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء يقتضي أنْ يكون لهما وجود خارجيٌ، والإنشاء لا خارج له[7]. واعترض ابن هشام على أبي حيَّان بأنَّه استدلَّ على امتناع وصل (أنْ) بفعل الأمر بأنَّها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وقد سلَّم بمصدريَّة

---

(1) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 148/3، 149.

(2) السابق: 148/3.

(3) انظر: مغني اللبيب: 29/1.

(4) انظر: غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، لمصطفى الأنطاكي: 184/1 ـ 186.

(5) النور: الآية 9.

(6) انظر: كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد: ص329.

(7) انظر: غنية الأريب: 186/1.

(كي)[1] وهي لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، فدلَّ ذلك على فساد ما ذهب إليه أبو حيَّان[2]. ثمَّ قطع ببطلان ما ذهب إليه أبو حيَّان بحكاية سيبويه: أوعزتُ إليه بأنْ قم، فإنَّه لا مفرَّ من اعتبار (أنْ) مصدريَّة، لدخول حرف الجرِّ، الذي يلزم كون مدخوله اسماً صريحاً أو مؤوَّلاً بالصريح، ولا يتأتى التَّأويل إلاَّ بأن تكون (أنْ) مصدريَّة[3].

المسألةُ الثَّانيةُ: أنْ الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع:

يري جمهور النحويين أنَّ (أنْ) الموصولة بالماضي والأمر هي ذاتها الموصولة بالفعل المضارع، وخالفهم ابن طاهر[4]، فذهب إلى أنَّها ليست هي، واستدلَّ على ذلك بأنَّ الدَّاخلة على المضارع تخلِّصه للاستقبال، فهي مختصَّة بالدُّخول عليه دون غيره، كالسين وسوف. وأنَّ الدَّاخلة على الماضي والأمر لو كانت هي النَّاصبة لحُكِم على موضعهما بالنَّصب، مثل ما حُكِم على موضع الماضي بالجزم بعد إنْ الشَّرطيَّة، ولا قائل به[5]. واعترض عليه المرادي بقوله: "وليس بصحيح"[6]. وردَّ ابنُ هشام دليلَي ابن طاهر بقوله: "والجواب عن الأوَّل أنَّه منتقضٌ بنون التوكيد، فإنَّها تخلِّصُ المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطِّراد واتِّفاق، وبأدوات الشَّرط فإنَّها أيضاً تخلِّصه مع دخولها على الماضي باتِّفاق. وعن الثَّاني أنَّه إنَّما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إنْ الشَّرطيَّة لأنَّها أثَّرت القلبَ إلى الاستقبال في معناه فأثَّرت الجزم في محلِّه، كما أنَّها

---

(1) انظر: الارتشاف: 1646/4.

(2) انظر: شرح مغني اللبيب المسمَّى بالمزج، للدماميني: ص167.

(3) السابق: ص168.

(4) انظر رأي ابن طاهر في: الارتشاف: 1637/4، والجنى الداني: ص217، والمغني: 28/1.

(5) انظر: مغني اللبيب: 28/1.

(6) الجنى الداني: ص217.

لمّا أثَّرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثَّرت النصب في لفظه"[1].

المسألةُ الثَّالثةُ: إهمالُها حملاً على (ما) المصدريَّة:

مرَّ في المطلب الأوَّل أنَّ (أنْ) المصدريَّة عملت النَّصب في الفعل المضارع لأنَّها أشبهت (أنَّ) المشدَّدة، إذاً فهي أضعف من الأصل، ولضعفها أهملها بعض العرب تشبيهاً لها بـ(ما) المصدريَّة أختها؛ لأنَّهما تكونان مع الفعل بمنزلة المصدر، فلمَّا أشبهتها في هذا الوجه شُبِّهت بها في ترك النَّصب[2]، والعرب تحمل النظير على نظيره[3]، لذلك فإنَّ نحاة البصرة[4] رفعوا ـ أحياناً ـ الفعل بعدها، وجعلوا منه قراءة الجمهور[5] قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا ألاَّ تَكُوْنَ فِتْنَةٌ﴾[6]، برفع (تكونُ)، وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَاد أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[7]، برفع (يُتِمُّ)، وقول الشاعر:

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَأنْ لاَ تُشْعِرَا أحَدَا[8]

---

[1] مغني اللبيب: 29/1.

[2] انظر: الإنصاف: 563/2.

[3] انظر: الاقتراح للسيوطي: ص66.

[4] انظر: المفصَّل، للزمخشري: ص430، والإيضاح في شرح المفصَّل لابن الحاجب: 266/2، 267، وشرح التسهيل لابن مالك: 333/3، 334، ورصف المباني: ص194، والارتشاف: 1642/4، والجنى الداني: ص220، ومغني اللبيب: 30/1.

[5] قرأ أبو جعفر، ونافع، وابنُ كثير، وابن عامر، وعاصم: ﴿وَحَسِبُوا ألاَّ تَكُوْنَ فِتْنَةٌ﴾، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف: ﴿ألاَّ تَكُوْنُ﴾، بالرفع. انظر: المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران النيسبوري ص187.

[6] المائدة: من الآية 71.

[7] البقرة: الآية 233.

[8] من البسيط، غير منسوب في: شرح المفصَّل لابن يعيش: 143/8، والإيضاح لابن الحاجب: 227/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 333/3، والجنى الداني: ص220، والمغني: 30/1،

أمّا الكوفيون[1] فذهبوا إلى أنَّ (أنْ) في هذه الشواهد وفي أمثالها هي المخفَّفة من الثقيلة شذَّ اتِّصالها بالفعل، قال الفرَّاء: "... ولو رفع الفعل في (أنْ) بغير (لا) لكان صواباً، كقولك: حسِبْتُ أنْ تقولُ ذاك؛ لأنَّ الهاء تحسُنُ في (أنْ) فتقول: حسِبْتُ أنَّه يقولُ ذاك، وأنشدني القاسم بنُ مَعْنٍ[2]:

إنِّـــي زَعِيـــمٌ يَـا نُـوَيـ قَـةُ إنْ سَلِمْتِي مِنَ الرَّزَاح
وَسَلِمْتِ مِنْ عَرْضِ الحُتُو فِ مِنَ الغُدُوِّ إلى الرَّواح
أنْ تَهْبِـطِيْـــنَ بِـلاَدَ قَـــوْ مٍ يَرْتَعُـــونَ مِنَ الطِّلاَح

فرفع (تهبطين) ولم يقلْ تهبطي"[3]. وقال ابن جنِّي: "... وسألتُ أبا عليٍّ عن قول الشاعر: أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَأنْ لاَ تُشْعِرَا أحَدَا

فقلتُ له: لِمَ رفع (تقرآن) ؟ فقال: أراد (أنَّ) الثقيلة، أي: أنَّكما تقرآن، هذا مذهب أصحابنا، وقرأتُ على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى في تفسير أنْ تقرآن، قال: شبَّه أنْ بـ(ما) فلم يعملْـها في صلتـها، وهذا مذهـب البغداديين، وفي هـذا بُعدٌ، وذلك أنَّ (أنْ) لا تقع إذا وُصِلـتْ حالاً أبـداً، إنَّما هـي للمضيِّ"[4]. والنَّصُّ صريح في أنَّ ابنَ جنِّي وشيخَه أبا عليٍّ يذهبان المذهب المنسوب للكوفيين في المسألة. وذهب

=والإنصاف: 563/2، والخزانة: 420/8، والشاهد فيه قوله: (أنْ تقرآن)، فهي عند البصريين (أنْ) المصدرية المهملة حملاً على (ما) أختها، وعند غيرهم مخفَّفة من الثقيلة.

[1] انظر: توضيح المقاصد، للمرادي: 1238/3، ومغني اللبيب: 30/1، وهمع الهوامع: 91/4.

[2] من مجزوء الكامل، أنشده الفراء عن القاسم بن معن، وغير منسوب في: الأزهية، ص64، والخزانة: 421/8، والشاهد فيه: (أنْ تهبطين) حيث ارتفع الفعل بعد (أنْ) حملاً لها على (ما) المصدرية عند البصريين، وعلى المخففة من الثقيلة عند الكوفيين.

[3] معاني القرآن: 136/1.

[4] سر صناعة الإعراب: 103/2.

الزمخشريُّ إلى أنَّ إهـمال (أنْ) لغة لبعض العرب، فقال: "وبعض العرب يرفع الفعل بعد (أنْ) تشبيـــهاً بـ(ما)، قال الشاعر..."[1]. ووصف ابن الحاجب حمل (أنْ) على (ما) في العمـل بأنَّـه من الشَّاذ[2]. وإلى هذا المعنى ذهب أحمد بن عمر الحازمي فقال: "... وإذا وُجـد ناصب ولا نصـبٌ فهذا أيـضاً يُحكـم بأنَّـــه شاذٌّ، ومنه: ﴿لِمَنْ أَرَاد أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[3]، قُرِئ بالضمِّ، قالو: هذا شاذٌّ لأنَّ (أنْ) يجب إعمالها، فإذا لم تعمل حينئذٍ حُكم بشذوذه"[4]. ووصف المالقي حمل (أنْ) على أختها (ما) بأنَّه ضرورة[5]. وذكر ابن جماعة أنَّ ترك إعمال (أنْ) حملا على (ما) من القليل[6]. ونسب أبو حيَّان[7] للأنباريِّ القول بأنَّ العرب شبَّهوا (أنْ) بـ(الذي) إذ كان الفعل يُرفع في صلته، ولم أعثر على قول الأنباريِّ، ولم يقل به غيره من النحاة الذين اطَّلعت على آرائهم. وقد فسَّر ابن يعيش اعتراض بعض النحاة على حمل (أنْ) على (ما) المصدريَّة، ورفع الفعل بعدها بقوله: "... وقد استبعدوا تشبيه أنْ بـ(ما) لأنَّ (ما) مصدرٌ معناه الحال، وأنْ وما بعدها مصدر إمَا ماضٍ وإمَا مستقبل، على حسب الفعل الواقع بعدها؛ فلذلك لا يصحُّ حملُ إحداهما على الأخرى. فاعرفه"[8]. ونقل ابن هشام الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ثمَّ أيَّد رأي البصريين بقوله: "وزعم الكوفيون أنَّ

---

(1) المفصَّل: ص430.

(2) الإيضاح في شرح المفصَّل: 226/2.

(3) البقرة: الآية 233.

(4) فتح ربِّ البريَّة في شرح نظم الآجرُّوميَّة: ص285.

(5) انظر: رصف المباني: ص194.

(6) انظر: شرح الكافية: ص277.

(7) انظر: الارتشاف: 1642/4.

(8) شرح المفصل: 144/8.

(أنْ) هذه هي المخفَّفة من الثقيلة شذَّ اتِّصالها بالفعل، والصَّواب قول البصريين: إنَّها النَّاصبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدريَّة"[1]. أمَّا ابن مالك فقال بعد أنْ ذكر رأي البصريين ورأي الكوفيين في المسألة: "وكلا القولين حسنٌ"[2]. وخالف المراديُّ النحويين فذهب إلى أنَّ حمل (أنْ) على (ما) المصدرية في الإهمال مقيس، فقال في شرحه لقول ابن مالك[3]:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أنْ حَمْلاً عَلَى مَا أُخْتِها حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

"... فإنْ قلتَ: هل يُقاس على ذلك؟ قلتُ: ظاهر كلام المصنِّف أنَّ إهمالها مقيس"[4].

وهذا في ـ رأيي ـ مخالف لاستحسان ابن مالك للرأيين في المسألة.

المسألة الرَّابعة: جزم الفعل المضارع بأنْ المصدريَّة:

نسب أبو حيَّان للرياشيِّ القولَ بأنَّ: "فصحاء العرب ينصبون بأنْ وأخواتها الفعل، ودونهم قومٌ يرفعون بها، ودونهم قومٌ يجزمون بها"[5]، ونسبه المراديُّ للرؤاسيِّ[6]. والعرب الذين يجزمون بأنْ المصدريَة هم بعضُ الكوفيين[7]، وأبو عبيدة[8]، واللحياني[9]،

---

(1) المغني: 30/1.

(2) شرح التسهيل: 334/3.

(3) ألفية ابن مالك: ص50.

(4) توضيح المقاصد: 1238/3.

(5) الارتشاف: 1642/4.

(6) انظر: الجنى الداني: ص226.

(7) انظر رأي الكوفيين في: الجنى الداني: ص226، والمغني: 30/1 .

(8) انظر رأي أبي عبيدة في: الارتشاف: 1642/4، والمساعد: 65/3.

(9) انظر رأي اللحياني في: الارتشاف: 1642/4، والجنى الداني: ص226، والمغني: 30/1.

وحكى اللحيانيُّ أنَّها لغة قوم هم بنو صُباح، من قبائل بني ضُبَّة[1]، واستدلُّوا عليه بقول الشاعر[2]:

إذَا غَــدَوْنا قَالَ وِلْـدَانُ أهْلِنا تَعَالَوا إلَى أنْ يأتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وبقوله[3]: أُحَاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بِها فَتَــرُدَّها فَتَتْــرُكَها ثِقْــلاً عَلَــيَّ كَما هِيا

قال ابن مالك: "ولا حجَّة في ذلك؛ لجواز كونه سكون وقف للضرورة، لا سكون إعراب"[4]. وذكر ابن هشام أنَّ التسكين ضرورة؛ لأنَّ الشاعر عطف عليه في الشاهد الثاني بالنَّصب على الأصل[5]. وتسكين (تأتنا) في الشاهد الأول ـ في رأيي ـ ضرورة، لأنَّ نصبه يؤدِّي إلى كسر البيت.

المطلبُ الثاني: (كي) الموصولة المصدريَّة:

ذكر النحاة أنَّ (كي) على ثلاثة أوجه[6]: الأوَّل: أنَّها اسمٌ مختصر من (كيف). الثاني: التعليلية الداخلة على (ما) الاستفهامية، للسؤال عن العلَّة: كيمه؟ أي: لِمَه؟. والداخلة على (ما) المصدريَّة، وعلى (أنْ) المصدريَّة المضمرة، كقولهم: جئتُ كي تكرمَني، إذا قدَّرتَ النَّصب بأنْ. الثالث: كي المصدريَّة، وهي من الحروف العوامل،

---

(1) انظر: الاشتقاق، لابن دُريد: ص198.

(2) من الطويل، لامرئ القيس في: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 91/1، وغير منسوب في: الجنى الداني: 227، والمغني: 30/1، والشاهد قوله: (أنْ تأتنا) حيث جزم الفعل بعد أنْ، لغة عند بعضهم، وضرورة عند آخرين، وبأنْ عند الكوفيين.

(3) من البسيط، لجميل بن مَعْمَر في: شرح شواهد المغني: 98/1، وغير منسوب في: شرح التسهيل: 336/3، والجنى الداني: ص227، والمغني: 30/1، والشاهد فيه قوله: (أنْ تعلمْ) حيث جزم الفعل بعد أنْ لغة أو ضرورة، أو بها على رأي الكوفيين.

(4) شرح التسهيل: 336/3.

(5) المغني: 30/1.

(6) انظر: مغني اللبيب: 182/1، وشرح الأشموني: 498/3 ـ 500.

تعمل النَّصب في الفعل المضارع[1]، فتكون بمنزلة (أنْ) المصدريَّة معنىً وعملاً. ويلزم اقترانها بلام الجرِّ لفظاً أو تقديراً، فمن اقترانها به لفظاً قولهم: جئتُ لكي تكرمَني، وقوله تعالى: ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[2]، واستدلُّوا على كونها مصدريَّة ناصبة بنفسها بصحَّة حلول (أنْ) المصدريَّة محلَّها، وبأنَّها ليست تعليلية لدخول لام التعليل عليها في الآية[3]. وإذا تجرَّدت من اللام كقولك: جئتُ كي تكرمَني، جاز اعتبارها مصدريَّة ناصبة بنفسها، ولام الجرِّ مقدَّر معها، والتقدير: لكي تكرمَني، وجاز اعتبارها جارَّة والفعل بعدها منصوب بأنْ مقدَّرة، ولا يجوز دخول لام الجرِّ عليها؛ لأنَّه لا يجوز دخول حرف جرٍّ على مثله[4]، والأَوْلَى عند ابن هشام ـ والحالة هذه ـ أنْ تكون مصدريَّة ناصبة بنفسها[5]. وتعسَّف الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (كي) لا تكون إلاَّ حرف نصبٍ، ولا تكون جارَّة، لأنَّها من عوامل الأفعال، ولدخول لام الجرِّ عليها نحو: جئتُ لكي تكرمَني، وحرف الجرِّ لا يدخلُ على حرف الجرِّ، أمّا دخولها على (ما) الاستفهاميَّة في مثل قولك: كيمَه؟ فاعترضوه بأنَّ (مَه) ليس في موضع جرٍّ، وليس لـ(كي) عمل فيه، فالتقدير عندهم: كي يفعل ماذا؟، فموضع (مَه) نصبٌ على أنَّه مفعول (تفعل) المحذوف[6]، واستحسنه الزمخشريُّ فقال: "وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب"[7]. وردَّ ابن هشام

---

(1) انظر: معاني الحروف، للرماني: ص99.

(2) الحديد: من الآية 23.

(3) انظر: الجنى الداني: ص263، ورصف المباني: ص290، ومغني اللبيب: 182/1، وشرح الأشموني: 500/3.

(4) انظر: شرح اللمع، للثمانيني: 666/2 .

(5) انظر: أوضح المسالك: 13/3.

(6) انظر: الإنصاف: 571/2، 572، ومسائل خلافية في النحو، للعكبري: ص139.

(7) المفصَّل: ص445.

تقديرهم بقوله: "... وأجابوا عن الأوَّل بأنَّ الأصل: (كي يفعل ماذا)، ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجرِّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النَّصب، وكلُّ ذلك لم يثبت"[1]. وهو ذاته ردُّ الرضي والصبَّان[2]. وتبع العكبريُّ الكوفيين في هذا فقال: "كي حرفٌ ناصبٌ ... وحجَّتنا: أنَّها من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أنْ يكون حرف جرٍّ؛ لأنَّه من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تكون من عوامل الأفعال"[3]. ونَسب بعض النحاة[4] القول بأنَّها جارَّةٌ دائماً للأخفش، وأنَّ النَّصب بعدها بـ(أنْ) ظاهرة أو مضمرة، ولم يثبت عندي ما نسبوه له، فقد قال في تخريج (كي) من قوله تعالى: ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾: "... وقد تكون (كي) بمنزلة (أنْ) هي النَّاصبة، ...، فأوقع عليها اللام، ولو لم تكن (كي) وما بعدها اسماً لم تقع عليها اللام"[5]. فلم يمنع الأخفش أنْ تكون (كي) مصدريَّة ناصبة بنفسها، مؤوَّلة مع الفعل بعدها بمصدر في محلِّ جرٍّ باللام، وهذا دليل على عدم دقَّة ما نسبوه له، إلاَّ أنْ يكون قد صرَّح به في موضع آخر. أمّا سيبويه وجمهور البصريين فذهبوا إلى أنَّ (كي) حرف مشترك بين النَّصب والجرِّ، قال سيبويه: "وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنهم يقولون: كيمه في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء، كما قالوا: حتى مه، وحتى متى ولمه، فمن قال: كيمه فإنه يضمر أن بعدها، وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنها عنده بمنزلة أن، وتدخل

(1) المغني: 183/1.
(2) انظر: شرح الرضي على الكافية: 50/4، وحاشية الصبَّان على الأشموني: 411/3.
(3) مسائل خلافية في النحو: ص139.
(4) انظر: شرح الرضي: 48/4، والمغني: 183/1، والتصريح: 360/2، والأشموني: 504/3.
(5) معاني القرآن: 127/1.

عليها اللام كما تدخل على أن، ومن قال: كيمه جعلها بمنزلة اللام"[1]. وقد فصَّل الأنباريُّ والعكبريُّ وغيرهما القول في (كي)، وخلاف النحاة وحججهم فيها بما يغني عن إعادته[2]. وممّا يجدر ذكره أنَّ جمهور البصريين ذهبوا إلى منع إظهار (أنْ) بعد (كي) المصدريَّة، قال شيخهم: "واعلم أنَّ (أنْ) لا تظهر بعد حتَّى وكي"[3]. وخالف الكوفيُّون في ذلك، فأجازوا وقوع (أنْ) ظاهرة بعد (كي) في الاختيار، وجعلوا منه قول الشاعر[4]:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟

وذهبوا إلى أنَّ زيادتها بعد (كي) هو لمجرَّد التأكيد؛ لاتِّفاقهما في المعنى[5]. وصحح عبَّاس حسن رأي الكوفيين فقال: "... الكوفيُّون يجيزون وقوع (أنْ) الظاهرة بعد (كي) في الاختيار، ويجعلون النَّاصب عند اجتماعهما هو (كي)؛ لسبقها ... ورأيهم هو السديد الذي يَحْسُن الأخذ به"[6]. وذهب ابن يعيش، وابن عصفور، وابن هشام، والأشموني، والصبَّان، وغيرهم إلى أنَّ ظهور (أنْ) في البيت ضرورة[7]. وذهب المالقيُّ إلى أنَّ زيادة (أنْ) بعد (كي) في البيت شذوذ[8].

---

(1) الكتاب: 6/3.

(2) انظر: الإنصاف: 570/2، ومسائل خلافية في النحو: ص139.

(3) الكتاب: 7/3.

(4) من الطويل، لجميل في: شرح المفصَّل، لابن يعيش: 14/9، والخزانة: 482/8، وغير منسوب في: المغني: 183/1، ورصف المباني: ص292، والشاهد فيه زيادة (أنْ) بعد (كي) جوازاً عند الكوفيين، وضرورةً أو شذوذاً عند البصريين.

(5) انظر: الإنصاف: 579/2 ـ 584.

(6) النحو الوافي: 305/4.

(7) انظر: شرح المفصَّل: 16/9، والضرائر، لابن عصفور ص60، والمغني: 183/1، وشرح الأشموني: 182/3، وحاشية الصبَّان: 304/2.

(8) انظر: رصف المباني: ص291.

ولا مانع ـ عندي ـ من الأخذ برأي الكوفيين بتجويز إظهار (أنْ) بعد (كي) المصدريَّة للتوكيد، وأنَّ (كي) هي العاملة في الفعل بعدها؛ وذلك مراعاةً للمنقول من كلام العرب.

المطلبُ الثَّالثُ: (أنَّ) الموصولة المصدريَّة:

(أنَّ) مفتوحة الهمزة مشدَّدة النون، موصول حرفيٌّ، يعمل النَّصب في اسمه والرفع في خبره[1]، مؤوَّل معهما بالمصدر، فإذا كان الخبر مشتقّاً كان المصدر من لفظه، نحو: بلغني أنَّ زيداً منطلقٌ، والتقدير: بلغني انطلاقُ زيدٍ. فإذا قلتَ: بلغني أنَّك في الدَّار، فتقديره: بلغني استقرارُكَ في الدار، لأنَّ الجارَّ والمجرور متعلِّقان بمحذوف هو الخبر حقيقة. وإذا كان الخبر جامداً نحو: بلغني أنَّ هذا زيداً، قُدِّر بالكون، فالتقدير: بلغني كونُه زيداً[2]. و(أنَّ) المفتوحة تفيد التوكيد وتعليق ما بعدها بما قبلها[3]، وتؤوَّل مع معموليها باسم مفرد معمول لغيره[4]، ويكون في محلِّ رفع، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾[5]، فأنَّ وما عملت فيه في موضع رفع فاعل، والتقدير: أولم يكفهم إنزالُنا. وفي محلّ نصبٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ﴾[6]، فهي وما عملت فيه في موضع نصب مفعول به، والتقدير: ولا تخافون إشراكَكم بالله. وتقع في موضع جرٍّ بالحرف، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[7]، أو بالإضافة،

---

(1) انظر: معاني الحروف، للرمَّاني: ص156.

(2) انظر: مغني اللبيب: 40/1، وحاشية الصَّبَّان: 280/1.

(3) انظر: همع الهوامع: 170/2.

(4) انظر: جمل الزجاجي: ص71، والجنى: ص407 ـ 409، ورصف المباني: ص205.

(5) العنكبوت: الآية: 47.

(6) الأنعام: من الآية 81.

(7) لقمان: من الآية: 30.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[1]. ونسب ابنُ هشام إلى السهيلي أنَّ (أنَّ) المشدّدة لا تؤوَّل بالمصدر، فقال: "وزعم السهيليُّ أنَّ الذي يُؤوَّل بالمصدر إنَّما هو (أنْ) الناصبة للفعل؛ لأنَّها أبداً مع الفعل المتصرِّف، وأنَّ المشدَّدة إنَّما تُؤوَّل بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويؤيِّده أنَّ خبرها قد يكون اسماً محضاً، نحو: علمتُ أنَّ الليثَ الأسدُ، وهذا لا يُشعر بالمصدر. انتهى. وقد مضى أنَّ هذا يُقدَّرُ بالكون"[2]. ولعلَّه استنبطه من قول السهيليِّ: "... فإنْ جئتَ بـ(أَنَّ) المفتوحة قلتَ: بلغني أنَّ زيداً منطلقٌ، فأعملتَ الفعل في معمول معنويٍّ، وهو الحديث، لأنَّ الجملة الملفوظ بها حديث في المعنى"[3]. وقد صرَّح بعد هذا النَّصِّ مباشرة بأنَّ (أنَّ) منعت الفعل الذي قبلها من أنْ يعمل فيما بعدها، وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة، فقد جعلوها ومعموليها مؤوَّلة بالمصدر في محلِّ رفع أو نصبٍ أو جرٍّ. وما ذكره في الأمالي مخالف لما ذكره آنفاً، حيث قال متحدِّثاً عن (أنَّ) المشدَّدة: "... إذْ لا بُدَّ لها مفتوحةً من عامل؛ لأنَّها في تأويل اسم..." [4]. وعلَّق أبو حيَّان على ما ذهب إليه السهيليُّ بقوله: "والمشهور أنَّها تتقدَّر بالمصدر كما قررنا"[5]

المبحثُ الثَّاني/ الأحرفُ المصدريَّةُ غيرُ العاملةِ

المطلبُ الأوَّلُ: (ما) الموصولة المصدريَّة

1 ـ (ما) حرف مصدريٌّ موصول[6]:

---

[1] الذاريات: من الآية: 23.

[2] مغني اللبيب: 40/1، وانظر: همع الهوامع: 168/2.

[3] نتائج الفكر: ص267.

[4] أمالي السهيلي: ص124.

[5] الارتشاف: 1255/3.

[6] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 126/2.

مذهب سيبويه وجمهور النحويين أنَّ (ما) المصدريَّة حرفٌ[1]، فلا يقدِّرون في صلتها ضميراً راجعاً إليها، فالتقدير في قولك: أعجبني ما صنعتَ: أعجبني صُنعُك[2]. وذهب الأخفش، وابنُ السَّرَّاج، والسهيليُّ، وبعضُ الكوفيين[3] إلى أنَّها اسم، قال الأخفش عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوا﴾[4]: "يقولُ: بالإتيان، بجعل (ما) و(آتوا) اسماً للمصدر، وإنْ شئتَ قلتَ: (أتوا) ههنا: جاءوا، كأنَّه يقول: بما جاءوا، يريد: بما جاءوه، كما تقول: يفرحون بما صنعوا، أي: بما صنعوه"[5]. والنَّصُّ صريحٌ في أنَّه اعتبر (ما) اسماً، وزاد وضوحاً بالمثالين الَّذَين ساقهما، وأبرز فيهما الضميرَ العائدَ إلى (ما) المصدريَّة. وصرَّح باسميَّتها في معرض حديثه عن قول الله تعالى: ﴿لمَا آتَيْتُكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾، حيث قال: "فاللام التي مع (ما) في أوَّل الكلام هي لامُ الابتداء، نحو: لزيدٌ أفضلُ منك؛ لأنَّ (ما آتيتكم) اسمٌ، والذي بعده صلتُه"[6]. والأمثلة على جعله (ما) اسماً كثيرة في معانيه[7]. أمّا ابنُ السَّرَّاج فقد أوجب في صلة (ما) المصدريَّة أنْ يكون فيها ضميرٌ يرجع إلى (ما)، وعلَّل ذلك بكونها اسم، واستدلَّ على اسميَّتها بأنَّها لو كانت حرفاً مثل (أنْ) لعمِلتْ النَّصب في الفعل كما عمِلتْ (أنْ)، فلمَّا وجدها غير عاملة في الفعل حكم بأنَّها اسم[8]. ومن النحاة الَّذين ذهبوا هذا

---

(1) انظر: الكتاب: 326/2، 11/3، وشرح الرضي على الكافية: 52/3، ورصف المباني: ص381، والجنى الداني: ص332.

(2) انظر: تمهيد القواعد: 760/2.

(3) انظر رأي الكوفيين في: الارتشاف: 993/2، والجنى الداني: ص332.

(4) آل عمران: 188.

(5) معاني القرآن: 43/1.

(6) السابق: 225/1.

(7) انظر: 131/1، 368.

(8) انظر: الأصول في النحو: 161/1.

المذهبَ السهيليُّ، فقد رأى أنَّ (ما) توصل بفعل وفاعل تؤوَّلُ معهما بمصدر، والفعل بعدها عاملٌ في الضمير العائد إليها على أنَّه مفعول مطلق، تقول: أعجبني ما صنعتَ، أي: أعجبني الفعلُ الَّذي صنعتَه، وهي عنده بمنزلة (الذي)[1]. وعرض ابنُ الصَّائغ الخلاف في (ما) المصدريَّة، ثمَّ رجَّح ما ذهب إليه الأخفش وغيره بقوله: "... فقيل فيها: اسمٌ، وقيل: حرف، والأوجه أنَّها
اسم"[2]. أمَّا ابن هشام فقد توسَّع في شرح المسألة، ورجَّح القولَ بحرفيَّتها[3].

ونسب الرضيُّ القول بأنَّ (ما) المصدريَّة اسم للأخفش والرمَّانيِّ والمبرِّد[4]، ونسبه السيوطيُّ للمبرِّد والمازنيِّ والسُّهيليِّ وابن السَّرَّاج والأخفش[5]. فأمّا نسبة هذا الرأي للأخفش وابن السَّرَّاج والسُّهيليِّ فهي ثابتة بما نقلته وأحلتُ إليه فيما سبق، وأمَّا نسبته للرمَّاني فلم تثبت عندي؛ لأنَّه اكتفى بعرض الخلاف بين النحاة ولم يرجِّح رأياً لا تصريحاً ولا تلميحاً[6]. وأمَّا نسبة هذا الرأي للمبرِّد فهي غريبة؛ لأنَّني وجدته يقول معلِّقاً على اختلاف الأخفش وسيبويه في المسألة: "فأمَّا اختلاف الأخفش وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدراً فإنَّ سيبويه كان يقول: إذا قلتَ: أعجبني ما صنعتَ فهو بمنزلة قوله: أعجبني أنْ قمتَ، فعلى هذا يلزمه: أعجبني ما ضربْتَ زيداً؛ كما تقول: أعجبني أنْ ضربتَ زيداً، وكان يقوله. والأخفش يقول: أعجبني ما صنعتَ، أي: ما صنعتَه، كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمتَ؛ لأنَّه لا يتعدَّى، وقد خلط

---

(1) انظر: نتائج الفكر: ص144.

(2) اللمحة في شرح المُلحة: 595/2.

(3) انظر: المغني: 306/1.

(4) انظر: شرح الرضي على الكافية: 52/3.

(5) انظر: همع الهوامع: 281/1.

(6) انظر: معاني الحروف: ص62.

فأجاز مثلَه، والقياس والصواب قولُ سيبويه"[1]. وقد ردَّ الرضيُّ قول الأخفش ومن معه بقوله: "وخالف الأخفش وابن السَّرَّاج النحاة في كون (ما) المصدريَّة حرفاً، وجعلاها اسماً، فهما يقدِّران في صلتها ضميراً راجعاً إليها، و(ما) كناية عن المصدر، ففي قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾[2]، أي: بالرحب الذي رحبته، وليس بوجه، إذ لم يُعهدْ هذا الضمير بارزاً في موضع والأصل عدم الإضمار"[3]. وعلَّق ابنُ النحَّاس على تقدير الأخفش لضمير يعود على (ما) بأنَّه غير صحيح، وعلَّل ذلك بأنَّ الفعل بعدها قد يكون لازماً فلا يحتاج ضميراً حينئذٍ[4]. ووصفه المالقيُّ بأنَّه: "تكلُّفٌ لا ضرورة تدعو إليه"[5].

2 ـ صلتُها: توصل (ما) الموصولة المصدرية ـ على رأي الجمهور ـ بفعل متصرِّف غير أمرٍ[6]، ونصَّ الأزهريُّ على وجوب أنْ يليَها فعل ظاهر أو مقدَّر[7]، وجعل المالقيُّ وصلها بالفعل غالباً[8]، والأكثر كونه ماضياً[9] كقولك: أعجبني ما صنعتَ، وقوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾[10]، وقول الشاعر[11]:

---

(1) المقتضب: 200/3.

(2) التوبة: الآية 25.

(3) شرح الرضي على الكافية: 24/3.

(4) التعليقة: 193/1.

(5) رصف المباني: ص382.

(6) انظر: الرصف: 380، والارتشاف: 993/2، والجنى الداني: ص332، والهمع: 281/1.

(7) انظر: شرح التصريح: 460/1.

(8) انظر: رصف المباني: ص380.

(9) انظر: الارتشاف: 993/2، وهمع الهوامع: 281/1.

(10) التوبة: الآية 25.

(11) من الوافر، غير منسوب في: شرح المفصل لابن يعيش: 245/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 225/1، والجنى الداني: ص331، والارتشاف: 993/2، شرح التصريح: 392/1،

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

ومن المضارع قوله تعالى: ﴿وَاللهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[1]. وجوَّز السيرافيُّ وصل (ما) المصدريَّة بجملة اسميَّة، فقال شارحاً مثال سيبويه: "ائتني بعد ما تفرغ"[2]: "... ما موصولة بـ(تفرغ)، ويجوز وصلها بالابتداء والخبر كقولك: ائتني بعد ما زيدٌ أمير، وتكون (ما) وما بعدها من الفعل بمنزلة المصدر، كـ(أنْ) وما بعدها، غير أنَّ (أنْ) تختصُّ بالفعل فلذلك نصبته، و(ما) يليها الاسم المبتدأ والخبر، ويليها الفعل، فلذلك لم تنصب الفعل، وإنَّما مثَّلها سيبويه بالَّذي في أنَّها لا تعمل شيئاً كما لا تعمل الَّذي"[3]. وتبعه الأعلم في تجويز وصلها بالجملة الاسمية حيث قال عند شرحه لقول سيبويه السابق: "... ما موصولة بـ(تفرغ)، ويجوز وصلها بالابتداء والخبر..."[4]. ونصره الرضيُّ بقوله: "... وهو الحقُّ، وإنْ كان ذلك قليلاً ..."[5]. وأنكره الثمانيني بقوله: "... وهذا غريب طريف"[6]. واستدلَّ بعض النحاة على جواز ذلك بقول الشاعر[7]:

أحْلاَمُكُمْ لِسِقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُم تَشْفِي مِنَ الكَلَبِ

=وتمهيد القواعد: 758/2، 1571/4، والشاهد فيه قوله: (ما ذهب الليالي)، حيث وصل (ما) المصدريَّة بالفعل الماضي، وهو الأكثر.

[1] النور: الآية 41.

[2] الكتاب: 11/3.

[3] شرح كتاب سيبويه: 201/3.

[4] النكت في تفسير كتاب سيبويه: 362/1.

[5] شرح الرضي على الكافية: 441/4.

[6] شرح اللمع: 895/2.

[7] من البسيط، للكميت في شرح الكافية الشافية: 306/1، وغير منسوب في: الارتشاف: 995/2، وهمع الهوامع: 281/1، والشاهد فيه: (كما دماؤكم) حيث استدلَّ به الجمهور على أنَّ (ما) كافة، وليست مصدريَّة.

واعترض عليه الجمهور بأنَّ (ما) في البيت كافَّة[1]. وشذَّ وصل (ما) الموصولة بفعل جامد كما في قول الشاعر[2]:

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الأُمُورِ بِأَنْتُمَا بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيانَةِ وَالغَدْرِ

3 ـ قِسْماها:

قسَّم المراديُّ (ما) المصدرية إلى قسمين: وقتيَّة، وغير وقتيَّة[3]، وسمَّاها ابن هشام الزمانية وغير الزمانيَّة، وعلَّل ذلك بقوله: "وإنَّما عدلْتُ عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوا فِيْهِ﴾[4]، فإنَّ الزمان المقدَّر هنا مخفوض، أي: كلَّ وقتِ إضاءة، والمخفوض لا يُسمَّى ظرفاً"[5].

والوقتيَّة والزمانيَّة هي التي تؤوَّل بمصدر نائب عن ظرف الزمان، كما في قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[6]، أي: مدَّة دوامي حيّاً. ونيابتها عن ظرف الزمان مما تختصُّ به (ما) المصدريَّة دون غيرها من أخواتها[7]، وذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ (أنْ) تشاركها في ذلك، وخرَّج عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللهُ المُلْكَ﴾[8]، فقال: "حاجَّ وقتَ أن آتاه الله الملك"[1]. وقال في تفسير قول الله تعالى:

---

(1) انظر: همع الهوامع: 281/1.

(2) من الطويل، غير منسوب في: توضيح المقاصد: 417/1، وتمهيد القواعد: 761/2، والتذييل والتكميل: 151/3، والشاهد فيه: (بما لستما)، حيث وصِلت (ما) بفعل جامد شذوذاً.

(3) انظر: الجنى الداني: ص330.

(4) البقرة: من الآية 20.

(5) المغني: 305/1.

(6) هود: الآية 108.

(7) انظر: شرح الرضي على الكافية: 440/4، والجنى الداني: ص330، والمغني: 305/1، والهمع: 282/1.

(8) البقرة: من الآية 258.

﴿إلاَّ أنْ يَصَّدَّقُوا﴾[2]: "فإن قلت: بم تعلق أن يصدقوا، وما محله؟ قلت: تعلق بعليه، أو بمسلمة، كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها، إلا حين يتصدقون عليه. ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، كقولهم: اجلس ما دام زيد جالساً"[3]. ونسب ابنُ هشام هذا الرأي لابن جنِّي والزمخشري[4]. وعبَّر المراديُّ عن عدم رضاه عن توجيه الزمخشري بقوله: "ومعنى التعليل في هذه الآيات ظاهر، فلا يُعدَلُ عنه"[5]. أمّا أبو حيَّان فقد علَّق على تخريج الزمخشري بقوله: "ولا يعرف ذلك أكثرُ النحاة"[6]، وهي عبارة ـ في نظري ـ تحتمل إنكاره للتوجيه، وتحتمل التنبيه على فطنة الزمخشري إلى ما لم يفطن له غيره. وذهب السيوطيُّ إلى أنَّه لا حجَّة فيما ذكره الزمخشريُّ؛ لاحتمال كون (ما) للتعليل[7]. أمَّا غير الوقتيَّة فهي التي تقدَّر مع صلتها بمصدر، ولا يُقدَّر الوقت قبلها، كقولك: يعجبني ما صنعتَ، أي: صنعُك[8].

المطلبُ الثَّاني: (لو) الموصولة المصدريَّة:

ذكر بعض النحاة أنَّ من أقسام (لو) أنْ تكون حرفاً مصدريّاً غير عامل، ولا توصل إلاَّ بالفعل المتصرِّف ماضٍ أو مضارعٍ، فإذا وليها الماضي بقي على مضيِّه، وإذا وليها المضارعُ خلَّصتْه للاستقبال، وعلامتها عندهم أنْ يصلح في موضعها (أنْ)

(1) الكشَّاف: 388/1.
(2) النساء: من الآية 92.
(3) الكشاف: 553/1.
(4) انظر: المغني: 305/1.
(5) الجنى الداني: ص331.
(6) الارتشاف: 995/2.
(7) انظر: همع الهوامع: 282/1.
(8) انظر: الجنى الداني: ص331.

المصدريَّة[1]، ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[2]، وبقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[3]، وبغيرها من الآيات الكريمة، فالتقدير: يودُّ أحدهم أن يُعمَّر، وودوا أنْ تكفروا. وممن ذهب إلى كونها حرفاً مصدرياً الفرَّاء، وربّما فُهم هذا من قوله: "... فهل يجوز في الكلام أنْ يقول: أتودُّ أنْ تصيبَ مالاً فضاع، والمعنى: فيضيع؟. قلتُ: نعم، وذلك جائز في ودِدْتُ؛ لأنَّ العرب تلقاها مرَّة بـ(أنْ) ومرَّة بـ(لو)، فيقولون: لَوَدِدْتُ لو ذهبتَ عنّا، وودِدْتُ أنْ تذهبَ عنّا، فلمّا صلحتْ بلو وبأنْ ومعناهما واحد جميعاً الاستقبال استجازوا أنْ يردُوا (فَعَلَ) بتأويل (لو) على (يفعَلُ) مع (أنْ) ..." [4]. فالفراء جعل (لو) بعد (ودَّ) مصدريَّة؛ لأنَّها بمعنى (أنْ) وهي مصدريَّة، وقد اعتمد كثير من النحاة على مساواتها لـ(أنْ) في المعنى، فذهبوا إلى مصدريَّتها، قال السنهوريُّ متحدِّثاً عن أقسام (لو): "... أنْ تكون مصدريَّة فتساوي (أنْ)، والغالب أنْ تقع بعد (ودَّ) أو (يودُّ)..."[5]. ونصَّ بعض النحويين على أنَّ الغالب وقوعها بعد ما يُفهِم التمنِّي مثل: (ودَّ) وتصريفاتها، وأحبَّ وغيرها[6]، وأنَّه من القليل ورودها غير مسبوقة به، كقولها[7]:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الفَتَى، وَهْوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

---

(1) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: 228/1، 229، وشرح التصريح: 417/2.

(2) البقرة: من الآية 96.

(3) النساء: من الآية 89.

(4) معاني القرآن: 175/1.

(5) شرح الآجرُّوميَّة: 224/1.

(6) انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك: ص38.

(7) من الكامل، منسوب لقَتِيلَة بنت النَّضر بن الحارث في: الجنى الداني: ص288، والمغني: 265/1، وشرح التصريح: 254/2، والخزانة: 239/11، وشرح الآجرُّومية، للسنهوري: 224/1، وغير منسوب في: الارتشاف: 992/2، والشاهد فيه مجيء (لو) المصدرية دون مفهم تمنٍّ.

فالتقدير: ما كان ضرَّك مثْلَكَ. ونُسبَ القول بمصدريَّتها ـ أيضاً ـ لأبي علي الفارسيِّ، والتبريزي، وأبي البقاء، وتبعهم في ذلك ابنُ مالك[1]. والجدير بالذكر أنَّني لم أقف على رأي الفارسيِّ والتبريزي في المسألة، أمّا العكبري فقد صرَّح بمصدريَّة (لو) وخرَّج عليه بعضَ الآيات القرآنيَّة، مثل قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، حيث قال: "... لو هنا بمعنى (أنْ) النَّاصبة للفعل، ولكن لا تنصب، وليست التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، ويدلُّك على ذلك شيئان، أحدُهما: أنَّ هذه يلزمها المستقبل، والأخرى معناها في الماضي، والثَّاني: أنَّ (يودُّ) يتعدَّى إلى مفعول واحد، وليس مما يُعلّق عن العمل، فمن هنا لزم أنْ يكون (لو) بمعنى (أنْ)..."[2]. وكثير من النحاة لم يقولوا بمصدريَّة (لو)، فسكت بعضهم عن ذكرها في الموصولات الحرفيَّة[3]، وذكر بعضهم الخلاف فيها مستبعداً عدم مصدريَّتها، كقول أبي حيَّان: "ومما يُبعدُ كونَ (لو) مصدريَّة أنَّه لا يُحفظُ من كلامهم دخولُ حرف جرٍّ عليها، لا يوجد: عجِبْتُ من لو خرج زيدٌ، أي: عجِبْتُ من خروج زيدٍ"[4]. لذلك تأوَّلوها في الآية السابقة بأنَّها شرطية، وقد حُذف مفعولُ (يودُّ)، وجوابُ (لو) أيضاً، والتقدير عندهم: يودُّ أحدهم طولَ العمر، لو يُعمَّرُ ألفَ سنة لَسُرَّ بذلك، قال ابن هشام معلِّقاً على هذا التقدير: "ولا خفاء بما في ذلك من التكلُّف"[5]. ويغني عن هذا التكلُّف وكثرةِ الحذف ـ في رأيي ـ القولُ بأنَّ (لو) مصدريَّة، تؤوَّل مع صلتـها بمصدرٍ يكون مفـعولاً لـ(يودُّ) في الآيــة، ولا مانـع يمنعه من

---

(1) انظر: الجنى الداني: ص288، وشرح التسهيل لابن مالك: 228/1، 229، والمغني: 266/1، وشرح التصريح: 417/2، والارتشاف: 992/2.

(2) إملاء ما منَّ به الرحمن: 53/1.

(3) انظر: اللمع: ص113، والمقرِّب: ص81، والتوطئة: ص169، والارتشاف: 992/2.

(4) التذييل والتكميل: 158/3.

(5) المغني: 266/1.

جهة الصناعة النحويَّة، بل هو الأولى.

المطلبُ الثَّالثُ: (الذي) الحرفيَّة المصدريَّة:

نسب بعض النحاة إلى يونس، والفرَّاء، والفارسي القولَ بأنَّ (الذي) يمكن أنْ يقع موصولاً حرفياً، وينسبك منه ومن صلته مصدر[1]، ولا يعود إليه من صلته شيء، وهذا يعني أنَّ (الذي) في هذه الحال حرف مصدريٌّ غير عامل، وقد تأوَّلوا على هذا الرَّأي آياتٍ منها قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ﴾[4]، والتقدير عندهم: وخضتم كخوضهم، وتماماً على المُحسِن، وذلك تبشيرُ اللهِ عبادَه. وقد تتبَّعتُ تخريج الفرَّاء للآيات فوجدته متردِّداً في القول بمصدريَّة (الَّذي)، فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾: "تماماً على المُحسن ... وإن شئت جعلت (الَّذِي) عَلَى معنى (ما)، تريد: تَماماً عَلَى ما أحسن موسى، فيكون المعنى: تَماماً عَلَى إحسانه."[5]، يريد جعل (الذي) مصدريَّة مثل (ما)، وهي وما بعدها مصدرٌ مؤوَّلٌ في محلِّ جرٍّ بـ(على). ولم يأخذ بهذا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾، حيث قال: "يريدُ: كخوضهم الَّذي خاضوا"[6]، وهذا يعني أنَّه جعل (الَّذي) اسماً موصولاً وصف به المصدر المحذوف (خوضهم). أمّا الفارسيٌّ فقد جوَّز أنْ يكون (الَّذي) حرفاً مصدريّاً، ونسب هذا الرَّأي

---

[1] انظر: شرح التسهيل، لابن مالك: 218/1، 219، والارتشاف: 996/2، وشرح التصريح: 148/1، وهمع الهوامع: 285/1.

[2] التوبة: من الآية 69.

[3] الأنعام: من الآية 154.

[4] الشورى: من الآية 23.

[5] معاني القرآن: 365/1.

[6] السابق: 446/1.

للبغداديين والفرَّاء منقولاً عن يونس، فقال: "... ويجوز في قوله: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ وجه آخر على ما يراه البغداديُّون أيضاً، وحكاه أبو الحسن عن يونس، وهو أنْ يكون (الَّذي) مع ما بعده من الفعل ـ فيمن قدَّر (أحْسَنَ) فعلاً ـ في تقدير المصدر، كما يرى الجميع ذلك في (ما) في نحو قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾، أي: بكذِبهم. وهكذا قال البغداديُّون أو مَن قال منهم في قوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾: إنَّ المعنى: وخضتم كخوضهم، وحكى أبو الحسن عن يونس في قوله: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ اللَذِيْنَ آمَنُوا﴾: كأنَّه: ذلك تبشير اللهِ عباده ..." [1]. وقال في موضع آخر: "فأمَا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ فيجيءُ على قياس قول يونس أنْ يكون التقدير: وخضتم كخوضهم، فلا يعود إلى (الَّذي) شيءٌ، وهو قول البغداديين ..."[2]. ومن النحاة الذين تبعوا يونس والفرَّاء والفارسي فيما ذهبوا إليه ابنُ مالك، حيث ذكر رأيهم، وصحَّحه، وقال به[3]. والجدير بالذكر أنَّ الجمهور منعوا ذلك، محتجِّين بأنَّ (الَّذي) ثبتت اسميَّتُه من وجوه عدَّة، فلا تثبت حرفيَّتُه إلاَّ بدليل قاطع، وبأنَّ في جعله حرفاً مصدرياً إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل[4]. أمّا الآيات فقد أوَّلوها بأنَّ (الَّذي) قد يُرادُ به الجمع، فيعود إليه الضمير بلفظ الجمع، فالمُراد على هذا: (اللذين)؛ لقوله: (خاضوا) بصيغة الجمع. وقد يكون (الَّذي) مفرداً على الأصل، فإنْ عاد عليه الضمير مفرداً فمراعاة للَّفظ، وإنْ عاد عليه بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى[5]. ونقل الصبَّان عن

---

[1] المسائل الشيرازيَّات، للفارسي:360/1، 361.

[2] السابق: 602/2، 603.

[3] انظر: شرح التسهيل: 218/1، 219.

[4] انظر: التذييل والتكميل: 135/3، وتمهيد القواعد: 448/2.

[5] انظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 396/2.

بعضهم أنَّ (الَّذي) يحتمل أنْ يكون أصله (اللذين) حذفت منه النون لغة[1]، وإلى هذا التخريج ذهب العينيُّ، ونسب حذف النون إلى قبيلة هذيل[2]. وجعل بعض النحاة (الَّذي) على أصله، ووصف به مصدراً محذوفاً، وهو حينئذٍ لا يستغني عن الضمير العائد، والتقدير عندهم: وخضتم كالخوض الذي خاضوه، أو كالجمع الَّذي خاضوا[3]. وفي رأيهم شيءٌ من التكلُّف؛ لتقدير محذوفين هما: المصدر الذي ناب عنه اسم الموصول (الَّذي)، والضمير العائد عليه وهو الهاء في (خاضوه)، لذا فالأخذ برأي يونس ومن معه ـ وإن كان نادراً[4] ـ أولى ـ عندي ـ لأنَّه يغنينا عن كثرة الحذف والتقدير، ولأنَّ: وخضتم كخوضهم أخصر من: وخضتم كالخوض الذي خاضوه.

المطلبُ الرَّابعُ: همزة التسوية:

عدَّ بعضُ النحويين المحدثين[5] همزة التسوية من الأحرف الموصولة التي تؤوَّل مع ما بعدها بمصدر، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللذِيْنَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[6]، وسُمِّيتْ همزة التسوية لوقوعها بعد كلمة (سواء) أو ما يدلُّ دلالتها في التسوية مثل: ما أُبالي، وما أدري، وليت شعري[7]، ويليها جملتان مفصولتان بـ(أَمْ)، نحو: سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أمْ قعدْتَ، ولا أُبالي أقام زيدٌ أمْ قعدَ، والجملتان في تقدير مفردَيْن معطوف آخرهما على سابقه بواو العطف، أي: سواءٌ عليَّ قيامُك

(1) انظر: حاشية الصَّبَّان: 254/1.

(2) انظر: المقاصد النحويَّة: 296/1.

(3) انظر: الأزهية، للهروي: ص300، وشرح التسهيل، لابن مالك: 188/1، والهمع: 321/1.

(4) انظر: إملاء ما منَّ به الرَّحمن: 18/2.

(5) انظر: النحو الوافي: 414/1، وجامع الدروس العربية: 246/2.

(6) البقرة: الآية 6.

(7) انظر: الجنى الداني: ص32، وتوضيح المقاصد: 1006/2، وشرح الرضي: 409/4.

وقعودُك[1]. ووقوع الفعل الماضي بعد همزة التسوية يحتمل أنْ يُرادَ به المضيِّ: سواءٌ عليَّ ما كان منك من قيام وقعود، أو الاستقبال: سواءٌ عليَّ ما يكون منك من قيام وقعود، فإذا وقعت (لم) النافية بعد (أمْ) تعيَّنت دلالته على المضيِّ كما في الآية[2]. ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ كثيراً من النحاة لم يصرِّحوا بمصدريَّة همزة التسوية، واكتفوا بمجرَّد الإشارة، ومن ذلك أنَّ ابن مالك قسَّم الفاعل إلى اسم وغير اسم، ومثَّلَ للفاعل غير الاسم بقوله[3]:

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهَنَّ لَهُ ذَهَابَا

وبقول الشاعر[4]:

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهَجَوْتَهَا أَمْ بُلْتَ حَيْثُ تَلاَطَمَ البَحْرَانِ؟

وفي تمثيله تسوية لهمزة التسوية بـ(ما) المصدريَّة، من حيث تأويلُ كلٍّ منهما مع ما بعدها بمصدر وقع فاعلاً، فالتقدير في الشاهد الأوَّل: يسرُّ المرءَ ذهابُ الليالي، وفي الثَّاني: ما ضرَّ تغلبَ هَجْوُك إيَّاها، وسَمَّى ذلك بالفاعل المؤوَّل[5]. واستشكل ناظر الجيش التسوية بين: (أهجوتَها) و(ما ذهب) في التأويل بالمصدر؛ لفقدان الحرف المصدري في: (أهجوتها) على رأيه[6]، وقد سبقه بعض النحاة إلى ذلك، ومنهم ابن

---

(1) انظر: شرح الرضي على الكافية: 409/4.

(2) انظر: شرح التسهيل: 31/1.

(3) سبق تخريجه، والشاهد فيه هنا قوله: (يسرُّ المرءَ ما ذهب الليالي)، حيث ورد الفاعل مصدراً مؤوَّلاً من (ما) والفعل بعدها، والتقدير: يسر المرءَ ذهابُ الليالي.

(4) من الكامل، للفرزدق في: شرح ديوانه: 614/2، وغير منسوب في: أمالي ابن الشجري: 266/1، والشاهد فيه: (ما ضرَّ تغلب وائل أهجوتَها أم بُلْتَ)، حيث جاء الفاعل مصدراً مؤوَّلاً من الهمزة والفعل بعدها عند قوم، وبلا سابك عند آخرين.

(5) انظر: شرح التسهيل: 123/2.

(6) انظر: تمهيد القواعد: 1575/4.

هشام، حيث ذهب إلى أنَّ الفعل وحده هو المؤوَّل بمصدر، من غير سابك، فقال: "... وفي نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في تأويل المصدر وإنْ لم يكن معها سابك"[1]. وقلَّةُ القائلين بمصدريَّة همزة التسوية من النحاة لم تمنع بعضَ المفسِّرين ومعربي القرآن المحدثين من أنْ يقولوا بها، ويخرِّجوا عليها بعض الآيات، فمن أمثلة إعراب قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾: قال ابنُ عجيبة: "قلت: (سواء) خبر مقدم، و (أنذرتهم) مبتدأ لسبك همزة التسوية، أي: الإنذار وعدمه سواء في حق هؤلاء الكفرة، والجملة خبر إن"[2]. وقال محمود صافي: (الهمزة) مصدريّة للتسوية ... والمصدر المؤول من الهمزة والفعل في محل فع مبتدأ مؤخّر أي سواء عليهم إنذارك لهم أم عدم إنذارك"[3]. وقال الدعَّاس: "... والهمزة والفعل بعدها في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ، التقدير إنذارك وعدمه سواء عليهم"[4]. وقال الدرويش: "همزة الاستفهام بمعنى التسوية وهي والفعل بعدها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخّر أو فاعل سواء"[5]. وقال الخرَّاط: "الهمزة للتسوية، والمصدر المؤول منها ومما بعدها مبتدأ مؤخر، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء"[6].

الخاتمــة

ومن خلال هذه الدراسة المختصرة توصَّلتُ إلى النتائج الآتية:

– اختلف النحاة في عدد الموصولات الحرفيَّة، فذهب بعضهم إلى أنَّها ثلاثة، وذهب آخرون إلى أنَّها أربعة، وغيرهم يرى أنَّها خمسة، وعدَّها آخرون ستة أحرف، وقد قمتُ ـ

[1] مغني اللبيب: 427/2.

[2] البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: 76/1.

[3] الجدول في إعراب القرآن الكريم: 42/1.

[4] إعراب القرآن الكريم: 10/1.

[5] إعراب القرآن وبيانه: 28/1.

[6] المُجتَبى من مشكل إعراب القرآن: 7/1.

تعميماً للفائدة ـ بالحديث عنها كلِّها، وقسَّمتُها قسمين: عاملة، وغير عاملة. فأمَّا الأحرف المصدريَّة العاملة **فأوَّلها (أنْ)**، وهي أصل الأحرف المصدريَّة، وأمُّ بابها، تختصُّ بالدخول على الفعل المضارع المتصرِّف، وتخلِّصه للاستقبال وتنصبه، وتؤوَّل معه بمصدر يعربُ حسب موقعه في الجملة، وتعمل هذا العمل بشرط ألاَّ يسبقها فعل دالٌّ على العلم واليقين؛ لأنَّ معناها الرجاء والطَّمع، وهو منافٍ لليقين، فإذا وقعت بعد أفعال اليقين كانت مخفَّفة من الثقيلة، وتوصل عند الجمهور بالمضارع والماضي والأمر، وخالف بعضهم فأخرج الأمر، وأنْ الموصولة بالماضي والأمر هي ذاتها الموصولة بالمضارع عن الجمهور، وقد تُهمل عند البصريين حملاً على أختها (ما)، وأجاز الكوفيُّون إعمالها محذوفةً، ومنعه البصريُّون إلاَّ بشرط البدل. **وثانيها: (كي)**، وهي حرف مصدريٌّ يعمل النَّصب في الفعل المضارع، وهي بمنزلة (أنْ) معنًى وعملاً، ويجب اقترانها بلام الجرِّ لفظاً أو تقديراً، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّها لا تكون إلاَّ ناصبة، أمَّا البصريُّون فيرون أنَّها حرف مشترك بين النصب والجرِّ. **وثالثها: (أنَّ)** مفتوحة الهمزة مشدَّدة النون، وهي موصول حرفيٌّ يعمل في الجملة الاسميَّة، ويؤوَّل معها بالمصدر خلافاً لما نُسب إلى السهيلي. **القسم الثَّاني:** الأحرف المصدريَّة غير العاملة، **وأوَّلها: (ما)**، والراجح أنَّها حرف موصول خلاف ما ذهب إليه بعضهم من القول بأنَّها اسم، وتوصل (ما) على رأي الجمهور بفعل متصرِّف غير أمر، وهي عند المرادي قسمان: وقتيَّة وغير وقتيَّة، وهي عند ابن هشام زمانيَّة وغير زمانيَّة. **وثانيها: (لو)**، وهي أيضاً موصول حرفيٌّ مهمل، يوصلُ بالفعل المتصرِّف الماضي أو المضارع، والغالب وقوعها بعد ما يُفهِمُ التمنِّي، مثل (ودَّ)، وبعضهم لم يعتبرها من الأحرف المصدريَّة. **وثالثها: (الَّذي)**، وهو موصول حرفيٌّ عند يونس، والفرَّاء، والفارسيِّ، وتبعهم على ذلك بعض المحدثين، واعترضه كثير من النحاة بأنَّ (الَّذي) اسم موصول، وليس بحرف. **رابعها: (همزة التسوية)**، وهي موصول حرفيٌّ غير عامل عند بعض النحاة المعاصرين، وأشار إلى مصدريَّتها ابن مالك، ولم يصرِّح به، واعترضه كثير من النحاة بأنَّها ليست موصولاً

حرفيّاً، والجملة بعدها مؤوَّلة بمصدر من غير سابك، وأخذ بعض المفسرين والمعربين بكونها مصدريَّة وخرَّجوا عليه بعض الآيات.

والحمد لله أوّلاً وأخيراً، والصلاة والسلام على المبعوث هادياً ومبشِّراً ونذيراً.

واللهُ تعالى أعلى وأعلم.

فهرس المصادر والمراجع

ـ ارتشاف الضّرب، لأبي حيّان، تحقيق/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م.

ـ الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق/ عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2/1981م.

ـ الأصول في النّحو لابن السرّاج، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1988م.

ـ إعراب القرآن الكريم، المؤلف/ أحمد عُبيد الدعاس، وآخَرَيْنِ، الناشر/ دار المنير، دمشق، ط1/ 1425هـ.

ـ إعراب القرآن الكريم وبيانه، تأليف الأستاذ/ محيي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ـ بيروت، ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ـ بيروت، ط8/ 1422هـ ـ 2001م.

ـ الاقتراح، للسيوطي، تحقيق/ محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/ 1427هـ ـ 2006م.

ـ ألفيَّة ابن مالك، ضبطها/ سليمان البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، 2005م.

ـ أمالي ابن الشجري، دون تحقيق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بلا تاريخ.

ـ أمالي السهيلي، تحقيق/ محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، بلا تاريخ.

ـ إملاء ما منَّ به الرحمن، للعكبري، دون تحقيق، دار الشام للتراث، بلا تاريخ.

ـ الإنصاف، لابن الأنباري، تحقيق/ محمد محي الدين، المكتبة العصرية، 1998م.
ـ أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق/ محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ط/ 2004.
ـ الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2/ 1416هـ.
ـ الإيضاح في شرح المفصَّل، لابن الحاجب، تحقيق الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2/ 1431هـ.
ـ البحر المحيط، لأبي حيّان، بعناية الشيخ/ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط1/ 1986م.
ـ البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأبجري الفاسي، تحقيق/ أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر/ حسن عباس زكي، القاهرة.
ـ البهجة المرضيَّة، للسيوطي، مع حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، تأليف/ محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1/ 1421هـ.
ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيَّان، تحقيق/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1/1418هـ.
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنَّشر، ط/ 1387 هـ ـ 1967م.
ـ التعريفات، للشريف الجرجاني، وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط3/ 2009م.
ـ التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق/ عوض القوزي، مطبعة الأمان، القاهرة، ط1/ 1410هـ.

ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1/ 2007م.
ـ توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2001/1م.
ـ التوطئة، للشلوبيني، تحقيق/ يوسف أحمد المطوَّع، ط2/ 1981م.
ـ جامع الدروس العربية، للشيخ/ مصطفى غلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط23/ 1411هـ ـ 1991م.
ـ جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرَّب عباراته الفارسية/ حسين هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1421هـ ـ 2000م.
ـ الجدول في إعراب القرآن الكريم، تأليف/ محمود بن عبد الرحيم صافي، الناشر/ دار الرشيد، دمشق، ومؤسسة الإيمان، بيروت، ط4/ 1418هـ.
ـ الجمل، للزجاجي، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته/ ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل بالجزائر، سنة 1926م.
ـ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1413هـ ـ 1992.
ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شرحها/ تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2012/3م.
ـ حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، من دون تاريخ.
ـ حدود النحو، للأُبَّذي، تحقيق/ نجاة نولي، الناشر/ الجامعة الإسلامية، المدينة المنوَّرة، طبعة 1421هـ.
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغداديّ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة، ط4/

1997م.
ـ ديوان جرير، شرحه/ حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، ط1/2003م.
ـ ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به/ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط3/ 1433هـ.
ـ رصف المباني، للمالقي، تحقيق/ أحمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط2/1405هـ.
ـ سِرُّ صناعة الإعراب، لابن جني، حققه وعلَّق عليه/ أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقيَّة، القاهرة، بلا تاريخ.
ـ شرح الآجرُّوميَّة، للسنهوري، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط2/ 1429هـ ـ 2008م.
ـ شرح ابن طولون على الألفيَّة، تحقيق وتعليق الدكتور/ عبد الحميد جاسم محمد الفيَّاض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1423هـ ـ 2002م.
ـ شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط20/1980م.
ـ شرح ابن الناظم، تحقيق/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط/ 1998م.
ـ شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، حقَّقه/ محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط1/ 1432هـ.
ـ شرح الأشموني، تحقيق/ محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955م.
ـ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق/ محمد عطا، وطارق السيِّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/ 2009م.
ـ شرح التّصريح للأزهري، إعداد/ محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 2000م.

ـ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، قدَّم له/ فوَّاز الشَّعَّار، إشراف الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1419هـ ـ 1998م.

ـ شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، ط2، بلا تاريخ.

ـ شرح الرّضيّ على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2/ 1996م.

ـ شرح شواهد المغني، للسيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ/ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، من دون تاريخ.

ـ شرح كافية ابن الحاجب، لابن جماعة، تحقيق/ محمد محمود داود، دار المنار، القاهرة، ط/ 2000م.

ـ شرح الكافية الشَّافية، لابن مالك، تحقيق/ عليّ معوّض، وآخر، دار الكتب العلميَّة، ط1/ 2000م.

ـ شرح كتاب سيبويه، للسّيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/ 2012م.

ـ شرح اللمع، لأبي الحسن الأصفهاني، تحقيق/ إبراهيم أبو عباة، الجزء الأوّل 1411هـ، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود.

ـ شرح اللمع، للثمانيني، تحقيق الدكتور/ فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط1/ 2010م.

ـ شرح اللمع في النحو، للضرير، تحقيق/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/ 1420هـ.

ـ شرح مغني اللبيب، المسمَّى بـ(شرح المزج)، للدماميني، تحقيق/ عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1/ 1429هـ ـ 2008م.

ـ شرح المفصّل لابن يعيش، من دون تحقيق، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، دراسة وتحقيق الدكتور/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1/ 1986م.
ـ ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1/ 1980م.
ـ غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، لمصطفى الأنطاكي، تحقيق/ حسين صالح الدبُّوس، وآخرون، عالم الكتب، إربد ـ الأردن، ط1/ 1432هـ ـ 2011م.
ـ فتح ربِّ البريَّة في شرح نظم الآجرُّوميَّة، للحازمي، الناشر/ مكتبة الأسدي، مكة، ط1/ 1431هـ.
ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط/ الأولى.
ـ كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق الشيخ/ جمال الدين محمد شرف، الناشر/ دار الصحابة للتراث بطنطا، ط1/ 1428هـ ـ 2007م.
ـ كتاب الشعر، للفارسي، تحقيق/ محمود محمد الطناحي، الناشر/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1/ 1408هـ.
ـ الكشَّاف، للزمخشري، بلا تحقيق، دار الفكر، ط1/ 1397هـ ـ 1977م.
ـ الكنَّاش، لأبي الفداء صاحب حماة، تحقيق/ رياض الخوَّام، المكتبة العصرية، بيروت، ط/ 1425هـ.
ـ اللباب، للعكبريّ، تحقيق/ غازي طليمات ، دار الفكر، دمشق، ط1/1995م.
ـ لسان العرب لابن منظور، تحقيق/ عبد الله علي الكبير، وآخرَين، دار المعارف، القاهرة، من دون تاريخ.
ـ اللمحة في شرح الملحة، لابن الصَّائغ، تحقيق/ إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، المدينة، ط1/ 1424هـ.

ـ اللمع، لابن جنِّي، حققه الدكتور/ فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد ـ الأردن، ط2/ 1421هـ.
ـ المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران، تحقيق/ سبيع حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق، بلا تاريخ.
ـ المتَّبع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق/ عبد الحميد الزوي، منشورات قار يونس، بنغازي، ط1/ 1994م.
ـ المجتبى، للخرَّاط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة، ط/ 1426هـ.
ـ المحكم، لابن سيده، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1421.
ـ مسائل خلافيَّة في النحو، للعكبري، حققه/ عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2/ 1425هـ.
ـ المسائل الشيرازيَّات، للفارسي، حققه/ حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر، ط1/ 1424هـ.
ـ المسائل العسكرية، للفارسي، تحقيق/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1/ 1982م.
ـ المساعد، لابن عقيل، تحقيق/ محمد بركات، دار الفكر، دمشق، ط/1980م.
ـ معاني الحروف، للرمَّاني، حققه/ عرفان حسونة، المكتبة العصرية، ـ بيروت، ط/ 1430هـ.
ـ معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى قراعة، الناشر/ مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/ 1411هـ.
ـ معاني القرآن، للفراء، تحقيق/ أحمد نجاتي، ومحمد النجار، دار الكتب المصرية القاهرة، ط3، 2001م.
ـ مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين، دار الشام للتراث، بيروت، ط1/

بلا تاريخ.
ـ المفصَّل، للزمخشري، تحقيق الدكتور/ علي أبو ملحم، الناشر/ مكتبة الهلال، بيروت، ط1/ 1993م.
ـ المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، مكة، ط1/ 2007م.
ـ المقاصد النّحويّة، للعينيّ تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 2005م.
ـ المقتضب للمبرّد، تحقيق/ عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
ـ المقرِّب، لابن عصفور، تحقيق/ عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1998م.
ـ الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، الناشر/ دار الفكر، بيروت/ طبعة 1424هـ.
ـ نتائج الفكر، للسهيلي، حققه الشيخ عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1412هـ.
ـ النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط1974/3م.
ـ النكت، للأعلم، ضبط نصَّه/ يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط1/ 2005م.
ـ همع الهوامع للسيوطي، تحقيق/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، من دون تاريخ.

الفهرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الافتتاحيـــــــــــــــة		5
2	الحركات أبعاض حروف المد واللين	أ. جبريل محمد عثمان	6
3	التفكير الإيجابي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية (لدى عينة من الشباب الليبيين)	د/ميلاد عبد القادر محمد فنته	21
4	أثر التلوث البصري في التأثير على جمالية المدينة "مدينة زليتن كنموذج"	أ/ فرج مصطفي الهدار	60
5	الاحتجاج بالحديث الضعيف	د/أحمد عبد السلام ابشيش	84
6	مفهوم الخيال عند سارتر	د. نور الدين سالم ارحومة قريبع	103
7	الأَحْكَامُ النَّحْوِيَّةُ المُتَعَلِّقَةُ بِالمَوصُولَاتِ الحَرْفِيَّةِ	د. علي محمد بن ناجي	130
8	القيم الدلالية للفصل والاعتراض	د. عبدالله محمد الجعكي	174
9	الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتنمية ثقافة الحوار في التعليم الجامعي الليبي دراسة ميدانية "جامعة مصراتة أنموذجا"	د. سليمة عمر علي التائب	190
10	العوامل الخمس الكبرى للشخصية وعلاقتها بجنوح الأحداث	د/أحمد علي الحويج	211
11	تقدير الجريان السطحي بحوض وادي جبرون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد	د. رجب فرج سالم اقنيبر	245

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
12	جهود المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلحات العلمية	الطاهر عمران جبريل	286
13	استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في تحديث الخرائط الورقية (الخرائط الجيولوجية كنموذج)	د / على عياد الكبير	318
14	ظاهرة القلب الصوتية بين القدامى والمحدثين	د/ عز الدين أحمد عبد العالي	343
15	القول المهم في اعتراض الحصكفي على تعريف ابن هشام للجملة والكلام وأيهما أعم	د. محمد سالم العابر	358
16	حوادث المرور في ليبيا والأضرار الناجمة عنها	د/ مفتاح ميلاد الهديف	383
17	Fuzzy Complex Valued Metric Spaces	أ / فاطمة مصطفى اميمن أ/سعاد مفتاح عبد الرحمن	305
18	Academic Difficulties In Learning Among Undergraduates In Universiti Sains Islam Malaysia	د. مفتاح محمد أبو جناح	418
19	Some Applications Of A Linear Operator To A Certain Subclasses Of Analytic Functions With Negative Coefficients.	Aisha Ahmed Amer Rabeaa Abd Allah Alshbear Nagat Muftah Alabbar	441
20	الفهرس		455

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث المكتوب باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية ، والبحث المكتوب بلغة أجنبية مرخصا باللغة العربية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأوليات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.

2- The research articles or manuscripts should be original, and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal, or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.

3- The research article written in Arabic should be accompanied by a summary written in English.

And the research article written in English should also be accompanied by a summary written in Arabic.

4- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.

5- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.

6- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.

2- The accepted research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.

3- The published articles represent only the authors viewpoints.